اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريخ: 22-06-2010 رقم العدد: 15338 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 12 رقم القصاصة: 1

ألمانيا تطالب بضبط أسواق المال.. وأمريكا تطالب بفرض ضرائب على أصول المصارف

قمة العشرين: كبح التعاملات الجامحة في أسواق المال.. وتقييم التزام أعضائها بتعهدات قمة لندن

المملكة تنجح مع ٧ أعضاء فقط في تطبيق معايير استثمارية لتشجيع الاستثمارات العالمية.. وتوقع إعلان استضافتها قمة ٢٠١٠ المقبلة

■ جميع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين تريد العمل من أجل دعم نمو اقتصادي قوي ومستديم ومتوازن.. يتوقع أن ينتهي اجتماع قمة العشرين الاقتصادية إلى هذه التوصية المبنية على الكثير من المفاوضات والخلافات، للاجتماع الذي يعقد الأسبوع المقبل في تورونتو (كندا) للفترة من ٢٦ إلى ٢٧ يونيو الجاري.

وتضم مجموعة العشرين التي تشارك فيها المملكة من خلال وفد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أكبر ٢٠ دولة صناعية، بالإضافة إلى الاتحاد الاوروبي، وتمثل هذه الدول أكثر دول العالم من حيث الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية في العالم، وتشكل مجموعة اقتصاديات هذه الدول نسبة ٩٠٪ من إجمالي الناتج العالمي.

ووفقا لتقرير دولي فان ثماني دول، بينها السعودية، طبقت معايير استثمارية من شأنها تشجيع الاستثمارات العالمية.

ويأتي التقرير في إطار المهام الموكلة لها من قبل قمة العشرين التي عقدت في لندن العام الماضي، كما تمهد هذه التقارير لتقييم حجم التزام دول العشرين بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في القمة المذكورة. وسيقدم التقرير لاجتماع قمة العشرين الذي يعقد خلال الاجتماع المقبل في كندا.

الرؤية الكندية

أكد مسؤول كندي كبير أمس أن مسألة سعر صرف اليوان ستدرج على جدول أعمال قمة مجموعة العشرين التي ستستضيفها، رغم رفض الصين لأي نقاش في سعر صرف عملتها، فيما طالبت المستشارة الألمانية آنغيلا ميركل بضرورة مناقشة المزيد من اللوائح لضبط سوق المال العالمية.

وأوضح المسؤول الكندي طالبا عدم الكشف عن هويته أن هذا الموضوع سيتم بحثه خلال محادثات ستجري لتحديد كيف يمكن لمجموعة العشرين أن تساهم في جعل النهوض الإقتصادي العالمي متينا ومستديما. وأضاف أن إحدى أبرز الرسائل (التي ستصدر عن القمة) هي أن جميع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين تريد العمل من أجل دعم نمو اقتصادي قوي ومستديم ومتوازن. وتابع: اتوقع أن تتناول المباحثات، إلى جانب مواضيع أخرى، موضوع النتائج المتأتية عن سعر صرف أكثر مرونة للعملة الصينية. وستجري هذه المباحثات على الرغم من معارضة الصين التي كررت قولها إن سعر صرف عملتها موضوع لا يعني أحدا سواها ولا ينبغي أن يدرج على جدول أعمال القمة المقبلة لمجموعة العشرين. ويعتبر سعر صرف اليوان أحد ابرز المواضيع الخلافية بين واشنطن وبكين.

الرؤية الألمانية

وفي برلين، أكدت المستشارة الألمانية ضرورة مناقشة المزيد من اللوائح لضبط سوق المال العالمية، وذلك خلال قمة مجموعة الدول العشرين. وقالت ميركل: نتذكر جميعا أن الأزمة (المالية العالمية) اندلعت جراء التعاملات الجامحة في الأسواق (أسواق المال) وهو ما علينا كبحه من خلال ضبط هذه الأسواق من جديد.

ورأت ميركل أن من بين هذه الإجراءات المطلوبة اعتماد ضريبة على العقود الاشتقاقية التي تسمح بشراء السلع بشكل آجل دون دفع الثمن فورا. كما أشارت ميركل إلى أن رؤساء دول وحكومات دول العشرين، صاحبة أكبر اقتصاديات في العالم، سيناقشون خلال قمتهم المزمعة في كندا فرض ضريبة على التعاملات البنكية.

وقرر الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي دعم اتخاذ هذين الإجراءين لإشراك البنوك في تحمل نفقات الأزمة المالية العالمية. غير أن هذه الاقتراحات تحتاج لإجماع دولي حتى تصبح فعالة كما أنها تواجه معارضة عدة دول مثل كندا والبرازيل وأستراليا.

كما أكدت ميركل أنها تتوقع أن يكون هناك خلاف واسع بشأن هذه الإجراءات ورحبت في الوقت ذاته بتوصل الاتحاد الأوروبي لموقف موحد حيالها.

ورأت ميركل أن النمو الاقتصادي سيكون من القضايا الأساسية التي ستناقش خلال القمة ولكنها شددت في الوقت ذاته على أنه لن يكون الموضوع الوحيد الذي سيناقش خلال القمة، مضيفة "لا أستطيع أن أكون مع النمو بأي ثمن، ولكن لابد أن يكون هذا النمو دائما ومتوافقا مع البيئة وسليما ومستديما". كما أكدت ميركل أن التعاون الدولي هو الطريق الوحيد لتجنب تكرار الأزمة المالية العالمية.

الرؤية الامريكية

من جهته، حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما قادة دول مجموعة العشرين الذين سيعقدون اجتماعهم الأسبوع

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-06-2010 رقم العـدد: 15338 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 12 رقم القصاصة: 2

تقرير – خالد الربيش

المقبل في تورينتو في كندا، على تسريع إصلاح النظام المالي العالمي. وقال إن قدرتنا على النمو من دون الانحرافات في السلوك التي عرضت اقتصادياتنا للخطر قبل عامين تفرض علينا تسريع جهودنا بهدف إنجاز الإصلاحات المناسبة للنظام المالي، مطالبا بوضع "إطار مشترك" يسمح خصوصا بـ "مراقبة أفضل للأسواق المنحرفة" و"تقديم المزيد من الشفافية" و"الحد من التلاعب في الأسواق"، وكذلك إيجاد "قواعد" تلزم القطاع المالي بتحمل أي عبء يمكن أن يكون هو السبب فيه. وعلى صعيد الاقتصاد القطاعي الشامل، طلب أوباما من قادة مجموعة العشرين جعل "حماية وتعزيز" الانتعاش الاقتصادي أولوية في اجتماع تورينتو. وكتب الرئيس الأمريكي "لقد عملنا دون انقطاع من أجل إعادة النمو، ولا يمكن أن ندعه يتهاوى أو يفقد قوته الآن".

الرؤية السعودية

دخلت المملكة العربية السعودية ضمن نادي العشرين (TOP 20)، نظير ثقلها الاقتصادي على الخارطة العالمية، وكونها ثاني مصدر للنفط في العالم بعد روسيا، وتمتلك أكبر أحتياطي من النفط، ويتوقع أن تستضيف المملكة القمة العالمية عام ٢٠١٤ م.

إلى ذلك أكد تقرير اقتصادي دولي أن ثماني دول، بينها السعودية، طبقت معايير استثمارية من شأنها تشجيع الاستثمارات العالمية.

ويعد التقرير المشترك الثالث الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، رصدت فيه الالتزامات والخطوات التي قامت بها دول العالم - وخاصة دول قمة العشرين- لتنفيذ مقررات القمة وذلك خلال الفترة من شباط (فبراير) ٢٠١٠ وحتى أيار (مايو) ٢٠١٠.

وقال التقرير إن ثماني دول هي: السعودية، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، الهند، إندونيسيا وجنوب إفريقيا قامت بتطبيق معايير استثمارية من شأنها تشجيع الاستثمارات العالمية، حيث على سبيل المثال، قامت السعودية بتبسيط إجراءات منح تراخيص الاستثمار، بينما سمحت الصين لشركات التأمين العالمية بفتح فروع لها، وسمحت الهند بتأسيس فروع للشركات

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريخ: 22-06-2010 رقم العدد: 15338 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 12 رقم القصاصة: 3

الأجنبية.

ويأتي التقرير في إطار المهام الموكلة لها من قبل قمة العشرين التي عقدت في لندن العام الماضي، كما تمهد هذه التقارير لتقييم حجم التزام دول العشرين بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في القمة المذكورة. وسيقدم التقرير لاجتماع قمة العشرين الذي يعقد في ٢٦ و٢٧ حزيران (يونيو) الجاري في كندا.

وقد تضمن التقرير جداول تفصيلية للإجراءات التي اتخذتها دول العشرين وعدد آخر من الدول في مجال تحرير التجارة والاستثمار والتحفيز الاقتصادي.

وقال التقرير إن التجارة العالمية شهدت انخفاضا بنسبة ١٢٪ خلال عام ٢٠٠٩، مما أعادها إلى المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠٠٦. ولكن توجد دلائل في الأشهر الأخيرة على استئناف نمو التجارة العالمية، خاصة في منطقة آسيا الباسيفيك بقيادة الصين.

صعوبات اجتماع الأسبوع المقبل

يتوقع ان تواجه الدول الثرية والناشئة في مجموعة العشرين صعوبات جمة للتفاهم على مبدأ فرض ضريبة خاصة على القطاع المصرفي اثناء قمة تورينتو (كندا)، لكن هذا الامر لن يمنع الاميركيين والاوروبيين من تطبيقها.

فمشروع فرض ضريبة مصرفية بشكل منسق يشكل موضوعا تتباين بشأنه المواقف بشكل صارخ داخل مجموعة العشرين.

فمن جهة، اعدت الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا وبريطانيا مشاريع تنص على فرض ضريبة وتريد دفع شركائها للانضمام اليها. ومن جهة اخرى، ترى بلدان مثل كندا التي تستضيف القمة، والبرازيل واستراليا والهند، ان مصارفها يجب ألا تدفع ثمن اخطاء ارتكبتها مؤسسات مالية اجنبية.

وفي هذه الظروف، سيتعين على رؤساء الدول والحكومات العمل من اجل التوصل في تورينتو الى تسوية غامضة بشكل كاف لارضاء الجميع.

واقر رئيس رئيس مجموعة اليورو (يوروغروب) جان كلود يونكر الخميس بانه "يعتقد انه لن يتم التوصل الى اي شيء على مستوى قمة مجموعة العشرين".

وكان قد اشير الى تسوية ممكنة في بيان الاجتماع الوزاري في بوسان بكوريا الجنوبية في الخامس من حزيران/ يونيو. واشار ذلك البيان الى "جملة مواقف" وضرورة "الاخذ بالحسبان الظروف الخاصة والامكانات المتوفرة امام كل بلد".

وهذه الضريبة هي من اهداف مجموعة العشرين اثناء قمتها السابقة التي انعقدت في بيتسبرغ بالولايات المتحدة في ايلول/ سبتمبر الماضي. وارادت المجموعة آنذاك بان يدرس صندوق النقد الدولي الطريقة التي تمكن القطاع المالي من "تأمين مساهمة عادلة وجوهرية تجعله يدفع العبء المتوجب على تدخلات الدول لاصلاح النظام المصرفي".

وبعد سبعة اشهر، جاء صندوق النقد الدولي بمقترحات مبتكرة. فقد اوصى بفرض ضريبتين: الاولى ضريبة "الاسهام في الاستقرار المالي" التي تزداد مع المخاطر التي يتخذها كل مصرف، واخرى "ضريبة على الانشطة المالية" وهي نوع من ضريبة مضافة على قطاع لا تشمله الى حد كبير. ويرى المعارضون لهذين المقترحين ان فرض الضريبة ينسي الاساسي وهو تشديد الالتزامات بما يتعلق بالاصول الصافية (اجمالي الاصول ناقص اجمالي الديون) لدى المصارف. وهذه الحجة لها وزنها عندما تصدر عن دول تخضع مصارفها لمراقبة شديدة ولم تعان كثيرا من الازمة في القطاع العقاري الاميركي.

لكنها حجة لا يريد الاوروبيون سماعها. وقد اتفقت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الخميس في بروكسل على مبدأ هذه الضريبة.

وقالت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل "سيكون من المهم جدا تبادل وجهات النظر. فالمانيا وفرنسا على سبيل المثال تؤيدان تماما "ان يطلب من اولئك الذين تسببوا بالازمة ان يدفعوا اكثر".

وتنوي الولايات المتحدة من جهتها اعتبارا من ميزانية ٢٠١٠-٢٠١١ فرض ضريبة بـ"حوالي ٠,١٥٪" على اصول المصارف الكبرى لجعلها تسدد تكاليف عملية انقاذ القطاع المالي.

لكن يبدو ان واشنطن وضعت في الاسابيع الاخيرة الموضوع في مركز ثانوي، ومن غير المؤكد قطعا ان يأخذها الكونغرس على عاتقه.